الجانب الاميركي، والعربي، بتقديم اعتدال موازٍ له على الجبهات الاخرى.

باجتياح لبنان، وضع حجر العثرة في استراتيجية ادارة كارتر للضغط على اسرائيل بشأن الانسحاب. فحين أوصت واشنطن بصيغة «ان يتحدد الوضع النهائي من خلال اتفاق يتم عبر مباحثات، يشارك فيها مندوبون عن اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيين، وبدونهما سوف يزداد الجمود خطورة»، كان رد اسرائيل انه من الافضل ان «تنفجر المسألة، بدلاً من ابقاء جميع هذه الجروح مفتوحة لمدة طويلة». وتوصلت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، الى صيغة الرد التالية: «ان حكومة اسرائيل تعتبر استمرار المحادثات بينها وبين جيرانها امراً حيوياً، من أجل التوصل الى اتفاق سلام... وتعرب حكومة اسرائيل عن موافقتها على انه بعد خمس سنوات من تطبيق الحكم الذاتي الاداري في يهودا والسامرة ' الضفة الغربية' وقطاع غزة، والذي يبدأ العمل بموجبه مع احلال السلام، يتم البحث في نوع العلاقات المستقبلية بين الاطراف والاتفاق بشأنها، اذا ما تقدم احد الاطراف بهذا الطلب... ان اطار هذا البحث هو المحادثات بين الاطراف من خلال مشاركة ممثلين من سكان يهودا والسامرة ' الضفة الغربية' وقطاع غزة، والذين يتم انتخابهم بموجب مشروع الحكم الذاتي، وذلك بهدف التوصل الى اتفاق بين هذه الاطراف» (ص ١٩١ ـ ٢٠١).

هكذا، تقدمت ادارة كارتر في اتجاه اسرائيل بثلاثة من مطالبها: فالتسوية الدائمة لن تشتمل على اقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ وانها لن تطلب من اسرائيل انسحاباً كاملاً من الاراضي المحتلة؛ وتؤمن بأن التسوية سوف ترتكز، بشكل عام، على اقتراح بيغن اقامة حكم ذاتي.

لقد تطلب من الكاتب ان يفرد أربعة فصول (من الثامن حتى الحادي عشر)، كي يغطي الفترة الواقعة فقط بين أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ و آذار (مارس) ١٩٧٩، وهي الفترة التي شهدت التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية.

تناول الكاتب (الفصل الثامن) التحضيرات الاميركية لمؤتمر قمة كامب ديفيد. ويشير، في هذا الصدد، الى دوافع الرئيس الى ضرورة عقدها؛ منها التخوف من ان يؤدي توقف المباحثات الى استئناف جولات مؤتمر جنيف، بما في ذلك التدخل السوفياتي في مجرى المباحثات؛ ومنها، أيضاً، ان واشنطن ـ حسب كوانت ـ لا تستطيع ان تكون وسيطاً عديم المصلحة، او بمثابة «ساعي بريد» في الشرق الاوسط ، فالأمن القومي الاميركي متوقف، بشكل فعّال، على المحافظة على «السلام في المنطقة». وعلى الرغم من عدم تجاهل الكاتب لتأثير السياسة الداخلية للنظام الرئاسي الاميركي، فانه سعى الى تلخيص ذلك الاعتبار بسطور معدودات (الفصل التاسع، ص ٢٥٨). والواقع ان الاعتبار اعلاه كان ذا وزن كبير بالنسبة الى ادارة كارتر. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، سوف تجرى انتخابات انتصافية في الولايات المتحدة. ولأن الرئيس كان يعاني تدنياً في الشعبية لم يسبقه مثيل (٣٨ بالمئة)، ولأن استفتاء داخلياً سرياً كشف عن ان أغلبية الاصوات اليهودية تستنكف عن تأييد الحزب الديمقراطي، فمن الواضح ان انفجار المؤتمر، وازدياد حدة التوتر العسكري في الشرق الاوسط في شهر الانتخابات، من شأنهما ان يقررا مصير الرئيس، على صعيد الولاية المقبلة. اضافة الى ذلك كله، فان الادارة الاميركية كانت تنظر، بجدية، الى الموعد الذي حدده السادات لانهاء مبادرته (تشرين الأول ـ اكتوبر). ووجدت نفسها بحاجة ماسة الى تنفيذ خطوة سريعة لانقاذ المباحثات. وتكوّن الانطباع بأن السادات قد اخطأ في عدد من تقديراته المتعلقة باحتمالات تصرُّف الولايات المتحدة، وتسلّق، بناء على ذلك، شجرة باسقة، لا يمكن الا لخطوة دراماتيكية، فقط، انزاله عنها. وتحددت هذه الخطوة: مؤتمر في شكل معكوس؛ أي يجرى، في البداية، تقرير عقده؛ وبعدئذٍ، يجرى التفكير في ما ينبغي عمله، حتى لا يكون ثمة هدر للوقت.

وهكذا انتهى مؤتمر جنيف بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ (الفصل العاشر) باصدار وثيقتي اطار، وتسع رسائل متبادلة بين المؤتمرين، تخلى خلالها السادات عن مطالبته بانسحاب اسرائيلي من جميع المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛ وعن اعلان السيادة العربية على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتجرأ على التعهد توقيع معاهدة صلح تعاقدي مع الدولة العبرية. وفي الوثيقة التي تحدد اطار التسوية الشاملة، كرر، في الحقيقة،